الثورة الجمعة 24 صفر 1432هـ الموافق 28 يناير 2011م العدد (16879)

لا حجة لهم !!

إبراهيم الحكيم

لا نجد مبرراً واضحاً ومقنعاً لجعل اليمن أو تصويرها كما لو أنها على فوهة بركان أو «مقلى سلتة» يغلي حد الفوران .. صحيح كان هناك لبس حيال الانتخابات النيابية القادمة ومشروع التعديلات الدستورية المقترحة، أفضى إلى لغط وصخب، تفاقم مع تعذر الحوار، حدا أصاب المتابع بالدوار!!.

لكن الآن، وبعد أن اتضح للعيان، وتأكد للجميع وبان، أن هواجس «التمديد» و«التأبيد» و«التوريث» للحكم في اليمن السعيد، لا أساس لها، ولا تعدو أكثر من أضغاث أحلام ودخان أوهام، وضرب من ضروب الهذيان، اللاحق –عادة– لاستفحال داء «الذهان» المتجاوز كثيراً حالة «الطنان» !!.

أقول، الآن تبدو الكُرة في ملعب أحزاب المعارضة.. وإذا كانت المشكلة الأبرز لها والداعية لذلك التصعيد المستفز، هي بعض ما تضمنته التعديلات الدستورية المطروحة، من جانب الحزب الحاكم، وبخاصة المادة المنظورة بشأن تحديد فترة وعدد الولايات المسموحة لمرشح الرئاسة.

إذا كانت هذه المادة هي باعث تلك التحفظات المشروعة للمعارضة، وإن كانت مدفوعة بهواجس محمومة مردها مخاوف محبوكة على افتراضات مزعومة بشأن «نوايا معقودة لتأبيد وتوريث الحكم»؛ فقد دحضها رئيس البلاد بحسم قاطع أن لا توريث في اليمن الجمهوري الديمقراطي.

فعل ذلك بشفافية وصراحة محمودة ومطلوبة، في خطابه الافتتاحي لمؤتمر قادة القوات المسلحة والأمن، مؤكداً أن لا تراجع عن تحديد فترة ولاية رئيس الجمهورية بخمس سنوات شمسية، ولا تراجع عن تقييد عدد الولايات المسموحة لمرشح رئاسة الجمهورية بدورتين اثنتين غير قابلة للتجديد.

كما أنه بدد كثيراً من ذلك اللبس الملبد، وأكد وجدد دعوة أحزاب المعارضة للحوار حول مسودتها بشأن التعديلات الدستورية، والمسودة المقدمة من الحزب الحاكم، بغية التوصل لتوافق على صيغة نهائية لمشروع التعديلات، أو في حال تعذر ذلك، لطرح المسودتين على الشعب ليقرر بنفسه.

تلك هي المعادلة: واحد زائداً واحد يساوي اثنين..مسلّمة رياضية لا تقبل الشك.وكذلك الحياة السياسية في المجتمعات الديمقراطية، ناشئة كانت أو عريقة.. أحزاب متنافسة على ثقة الشعب، متبارية على تقديم البرامج الأفضل لإدارة بلدانها ومصالح شعوبها، التي تقرر أفضلها في انتخابات تنافسية، حرة ومباشرة.

وإذا كانت أحزاب المعارضة حقاً تريد إصلاحات سياسية وإدارية، وليس غير ذلك، وتتبنى بالفعل مشروعاً وطنياً أو رؤية إصلاحية، عليها التقدم بها، وطرحها للنقاش العام وللحوار السياسي مع شركائها في الساحة من أحزاب، حاكمة وموالية ومعارضة، ثم طرحها على الشعب، مالك القرار الأول.

فعلياً،الحزب الحاكم ممثلاً بالمؤتمر الشعبي العام،لديه مشروع تعديلات دستورية لإصلاح سياسي وإداري للدولة، وأحزاب المعارضة الممثلة في «اللقاء المشترك» لديها مشروع مناظر يتبنى رؤية مغايرة.. ومع ذلك فكلا المشروعين يلتقيان في نقاط ويختلفان في نقاط أخرى، وهذا طبيعي ومنطقي، بل وصحي.

جميعنا يعلم –أو بات يفهم– أن الطرفين يلتقيان في خيار الانتقال إلى «نظام الغرفتين التشريعيتين» (مجلس النواب ومجلس الشورى) من حيث المبدأ ولابد أن يتفقا على آلية هذا الانتقال ونظامه، ويلتقيان في خيار الانتقال إلى «نظام الحكم المحلي» للمحافظات في إطار الدولة اليمنية البسيطة الموحدة المركزية.

وربما كان الاختلاف الجوهري بين رؤية الطرفين للإصلاح السياسي والإداري يكمن في طرح المؤتمر الشعبي خيار الانتقال إلى «النظام الرئاسي» وطرح أحزاب المعارضة خيار «النظام البرلماني»، وفي تمسك «المؤتمر» انتخابياً بـ «نظام الدائرة المغلقة» أو الفردية، وتمسك المعارضة بخيار «نظام القائمة النسبية».

أما بالنسبة لمسألة الانتخابات النيابية القادمة، فالجميع بات يعلم أن إقرار وتشكيل لجنة الانتخابات من القُضاة كان مطلباً للمعارضة في «اتفاق المبادئ» عام ٢٠٠٦م، وأن تعديلات قانون الانتخابات التي أقرها مجلس النواب «٨٥٪ منها اقترحتها أحزاب المعارضة والمفوضية الأوروبية لدعم الديمقراطيات».

وإذا كان الطرفان قد ساهما بقدر يزيد أو ينقص في تفويت فترة العامين المتفق عليها في فبراير ٢٠٠٩م لتأجيل عقد الانتخابات النيابية عن موعدها لمرة واحدة، بغية إتاحة الفرصة للحوار والتوصل لاتفاق وتوافق بشأن تعديل قانون الانتخابات وآلية تشكيل لجنتها العليا، ومشروع التعديلات الدستورية.

فإن التأجيل لمرة ثانية،لا يخدم نية وهدف الطرفين في الإصلاح السياسي والإداري بل يزيده اعتلالاً.. والأحرى بهما الإسراع الجاد في إنجاز الحوار حول التعديلات الدستورية والوصول لصيغة نهائية توفيقية، مالم، فيكون طرح الرؤيتين على الشعب ليقرر في استفتاء عام يصاحب الانتخابات النيابية في ٢٧ إبريل المقبل.

ذلك هو المفترض،ولا مبرر لما عداه منْ تبديد للمزيد من الوقت والجهد وأعصاب المَواطنين، في تنديد وتصعيد، وتوعد ووعيد، وتهديد بهدم المعبد على رؤوس الجميع.. ولا حجة لأحد أو مبرر لتوليد الأزمات وتجميد الانفراجات، وتهييج مشاعر البسطاء وتزييف وعيهم والتحليق بآلامهم وآمالهم، حد التحريض على الانتحار الجماعي!!.

ALHAKEEM@YEMEN.NET.YE

هؤلاء تميزوا بما قدموه للآخرين

عبدالرحمن سيف إسماعيل

يصعب الحديث أحياناً عن الأعمال والتجارب والأنشطة الاجتماعية التي يمارسها المجتمع أي مجتمع إنساني لا من خلال الأشخاص الذين ارتبط بهم هذا النشاط أو الذين تميزوا في هذا الإطار ..

ومن هذه الأنشطة الواعية التي مارسها المجتمع اليمني وأصبح أحد معالم حضارته هو العمل التعاوني بمفهومه التنموي والتاريخي والحضاري والمجتمع اليمني يفخر منذ القدم بأنه بنى أعظم حضارات الشرق القديم بل الحضارات الإنسانية برمتها عن طريق العمل التعاوني الإبداعي حيث يوجد في اليمن عدد واسع من الأنشطة التعاونية ولا تزال بعضها قائمة وتمارس اجتماعيا بصورة يومية تحديداً أثناء النكبات والكوارث التي يتعرض لها المجتمع من وقت إلى آخر أو حينما يريد الفرد إنجاز عمل ما وبسرعة قياسية يعجز بمفرده عن القيام به وعلى وجه الخصوص تعاون العانة والشملة والغرم وغيرها من الأشكال الإبداعية التي استطاع المجتمع من خلالها السمو واستنهاض الواقع وبناء حاضره وماضيه.

وعن طريق هذه الأشكال والتي تندرج جميعها تحت مسمى المبادرات الذاتية حديثاً وأصبحت أحد أبرز أدوات المجتمع في التغيير والتطوير وتوفير متطلباته اليومية والعمل التعاوني في اليمن وعلى مر التاريخ أوجد قيادات شعبية ووطنية استطاعت بما تمتلكه من حضور وطني وملكات إبداعية وقدرات اجتماعية أن تحدث تحولات عظيمة في الواقع ولهذا برزت قيادات نافذة للعمل التعاوني على المستويين المركزي والمحلي لا يزال الناس يحفظون بذاكرتهم صوراً ناصعة لهكذا تعاون وردت أسماء غالبيتهم ضمن قيادات الدولة اليمنية القديمة من تبابعة ومكاربة وغيرهم وحديثاً لا يزال في ذاكرتنا الوطنية ما يذكرنا بعظمة هؤلا النشاط ممن تميزوا وبعطاءاتهم وبإنتاجهم لفنون الأنشطة التعاونية المختلفة أمثال الاستاذ عبدالله الحلالي وعبدالحفيظ يرحمهما الله وكذا محمد حسن دماج وصادق أمين أبوراس ومحمد عبدالجبار نعمان وعلي المقداد وقائد الشرجبي وكذا يحيى مصلح والقائمة تطول ولا تتسع لذكر الجميع.

وهناك على المستوى الأدنى والأدنى أيضاً العديد من القيادات والأسماء التعاونية وأصبحت تعرف في وحداتها الإدارية أو في عزلهم وقراهم كأحد أبرز عناصر النهضة التنموية الحديثة.

وهناك ايضاً أسماء فاقت سمعتهم النطاق المحلي كالتعاوني المتميز محمد عبدالعزيز الذي لا تزال تحكي عنه مشاريع عملاقة في الصنا والسوى والأستاذ عبدالرزاق الفضلي في المخا وعبده ردمان – الخوخة، واحمد العقاري السوده– عمران.

والتعاوني المعروف عبدالرحمن الصريمي الذي ارتبطت به مشاريع تعاونية مشتركة على مستوى الشمايتين والمواسط وحيفان والمقاطرة وغيرها.

وعلى المستوى المحلي أيضاً ظهرت قيادات تعاونية تتمتع بقوة الحضور والنفوذ ذاتها وكان دورها أساسياً في نجاح بعض المشاريع التعاونية وعلى وجه الخصوص الطرقات ومشاريع المياه المشتركة وغيرها من المشاريع التي نقلت الريف إلى حياة المدنية الحديثة ومن هؤلاء ردمان ثابت سعيد الذي غيبه الموت عنا منذ بضعة أسابيع وهو لا يزال في أوج مجده وعطائه.

كان هذا الجندي المجهول حاضراً في الشأن المحلي وفي مختلف اللجان التعاونية ولجاناً مشاريع البنية التحتية التي نقلت حياة أبناء المنطقة إلى مستويات متقدمة كما كان له دور ميتميز في اللجنة التي شكلها المجلس المحلي لمديرية القبيطة سابقاً.

حيفان حالياً كعضو فاعل في طريق حارات الغدور وسوق الثلاثاء دعان.

عملنا فيها مع المرحوم صادق طاهر جازم وثابت سعيد والد فقيدنا ردمان الذي كان حاضراً في مختلف منعطفات الأعمال التعاونية والاجتماعية والإنمائية وطريق حارات الغدور ارتبطت به أكثر من غيره لأنه كان القائد الميداني المنفذ لها والطريق بحد ذاتها اختصرت الزمان ومكنت أبناء هذه القرى من اختصار المسافات وتوفير متطلباتهم الأساسية بأقل التكاليف كما لعب ثابت سعيد طيب الله ثراه دوراً متميزاً في إنجاح الكثير من المشاريع التعاونية وهو الرجل الطيب المسموع اجتماعيا والذي يحظى باحترام وتقدير الجميع ولثابت سعيد أدوار وطنية مختلفة وقصص نضالية ليس هنا مجال لذكرها.

ومثلما كان له هذا الدور كان أيضاً لردمان دور مماثل، ومبادرات ايجابية في مختلف لجان جمع التبرعات وإدارة مشاريع على المستوى الأوسع ومنها سد وادي نمش، وهو من أهم المشاريع الإستراتيجية في محافظة تعز وله أدوار مهمة في تشكيل جمعية تعاونية إنمائية وقدم لها الدعم المادي والمعنوي اللازم.

وكان هوجليس الخير الذي كنا نستمتع على الدوام بالجلوس والسفر معه.

وجمعتنا معه مهمة جمع التبرعات في الحديدة لصالح طريق حارات – سوق الثلاثاء دعان في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي حيث أقمنا في منزل الرجل التعاوني الآخر محمد أحمد قائد رحمه الله والذي كان يستمتع دائماً بالمشاركة في هكذا مهمة تعاونية من هذا الإطار وقد مات بحادث مروري مؤسف وهو يدعو للعمل التعاوني.

كان ردمان ثابت بسيطاً مرحاً حيوياً مضيافاً كريماً.

وكان منزله مليئاً بالأصدقاء وبكل من طمع بوجبة شعبية من وجبات القرية بما فيها وجبات قديمة اختفت ولم تعد موجودة إلا في ذهن القليل ممن ارتبطت حياتهم بالقرية..

كانت بيته عامرة ومائدته غنية بما يقدمه لضيوفه غني النفس طيباً سامي النفس رغم فقره الشديد أوصى قبل أن تصعد نفسه إلى بارئها الأعلى بتسديد الديون التي عليه استقبل الموت بنفس راضية بما قدمه من أعمال صالحة في حياته ثم نوى الصوم وتسحر وقام للصلاة ولم يمهله الموت حتى أسلم روحه إلى الله..

رحم الله ردمان ثابت وغفر الله له وأسكنه فسيح جناته وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان .. إنا لله وإنا إليه راجعون.

ملاحظات عن ظواهر التلوث في العاصمة

د.محمد إسماعيل العبسي ●

من خلال ملاحظاتي في شوارع صنعاء ومن خلال الحياة اليومية في الشوارع والأسواق والاحياء وجدت العديد من المشكلات البيئية والممارسات السلبية ..

مما كان له أثر وانعكاسات خطيرة على بيئة العاصمة صنعاء من هذه المشكلات انتشار الأتربة على الطرقات والأرصفة لأسباب عدة منها ضعف إدارات النظافة بعدم رفع الأتربة أولا بأول وبفعل أيضا عمليات إعادة بناء الأرصفة والجزر وصيانة شبكات المجاري والتلفونات والكهرباء بالإضافة إلى أن هناك مناطق ما زالت غير مرصوفة وشوارع أيضا تجلب منها الأتربة عن طريق الرياح والأمطار، وعند تعرض هذه الأتربة للتصاعد بسبب الرياح وحركات المركبات الصغيرة والكبيرة تنتشر وتنشر معها الميكروبات المسببة للأمراض.

أيضا التراجع الكبير والواضح في المساحات الخضراء في المرافق الحكومية والمدارس والقطاع الخاص بالإضافة إلى المنازل بسبب قلة العناية وعدم وجود الوعي الجمالي للبيئة وأيضا قصور في عمليات الري أو شبكة الري خاصة في المرافق العامة الكبيرة بالإضافة إلى تعرض الكثير من الأشجار إلى القطع الجائر من قبل مواطنين أو أطفال يلعبون في الشوارع ويؤدي هذا كله إلى زيادة مساحات الأتربة التي تحدثنا عنها سابقا وهي المصدر الرئيس لتصاعد الغبار بكثافة في أمانة العاصمة.

كما نلاحظ انتشار أماكن أو مناطق تجميع النفايات المؤقتة ضمن الاحياء السكنية والأماكن العامة وكثرة تعرض هذه الأكوام من القمامة إلى التفتيش للبحث عن العلب المعدنية والبلاستيكية أو الحرائق المتعمدة والتي تسبب انبعاثات غازات التحلل العضوي مما يشكل انتشار غازات سامة في الاحياء المتداخلة مثل الاحياء الشعبية خاصة.

أيضا استمرار انقطاع الكهرباء في الاحياء وخاصة الأسواق المكتضة تسبب زيادة في استخدام المولدات الكهربائية الصغيرة والكبيرة لسد الاحتياجات التجارية والمنزلية أيضا المرافق الحكومية والمولدات الكبيرة بالعاصمة ناهيك عن أن هذه المولدات تستخدم وقوداً متنوعاً مما يؤدي إلى أضرار بالبيئة المحيطة لهذه الأماكن نتيجة لحرق كميات كبيرة من وقود البنزين والديزل بالإضافة إلى معظم المولدات الداخلة إلى الأسواق حاليا من الأنواع قليلة الكفاءة الرخيصة.

وهناك الكثير من الملاحظات البيئية في مجتمعنا وخاصة أن مجتمعنا اليمني يتبع أفراده سلوكيات اجتماعية وثقافية تؤثر في زيادة المشكلات البيئية وخاصة التلوث من هذه الممارسات أو السلوكيات عادة التي تتبع المناسبات من الولادة وما يتبعه من أدخنة البخور وضيق التنفس وغيره مثل المجالس التي يتبادل بها الجالسون تدخين الشيشة والمداعة والتدخين للسيجارة أيضا هذا بالإضافة إلى مجالس الرجال كما أن عادات الغذاء لدى المجتمع اليمني مازالت تعتمد الاسراف في الاستهلاك في كميات الطعام والولائم والمناسبات وتأمين أكثر من احتياجات المناسبة من الطعام مما يؤدي إلى زيادة في النفايات والتبذير والتي تعتبر مناطق خصبة لتكون البكتيريا والفيروسات لتكون مصدرا لانتشار الروائح الكريهة والأمراض.

أعتقد أن هذه الممارسات أو السلوكيات لا تمت لمجتمعنا بصلة لأنها حديثة العهد به لماذا؟ لأن كل العادات والافعال والسلوكيات لمجتمع ما لا تصدر إلا في سياق منظومة قيمية في فترة زمنية محددة وإذا عدنا قليلا ربما عشرين سنة لم تكن عادات التبذير والغذاء المفرط موجودة بيننا أكان ذلك في الأرياف أو المدينة وكانت علاقة الإنسان اليمني بالبيئة مازالت تحت احترام متبادل تحت قيم إسلامية ومحيط اجتماعي يحدد طبيعة العلاقة بين الإنسان اليمني والبيئة ولمواجهة هذه المشكلات البيئية لايكفي سن القوانين والتشريعات خاصة بالمجتمعات العربية بل يجب أن يساندها فهم ووعي أفراد المجتمع اليمني لهذه البيئة ومتطلبات حمايتها والفرد والمجتمع والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والثقافية تقديم الخدمات الارشادية في كل مناسبة بحيث تسهم في تغيير وعي المجتمع نحو البيئة.

صدر كتاب في هذا المساق وهو لاستاذي الدكتور محمد إبراهيم الصانع الذي تصدر لذكر الكثير من القضايا البيئية اليمنية وخاصة البيئة الطبيعية الجميلة غير المستغلة وأيضا المعتقدات والتراث الشعبي البيئي في اليمن بالإضافة إلى الخرافات المرتبطة بالبيئة اليمنية وإن شاء الله سوف نقوم مستقبلا بعرض لهذا الكتاب وهو بعنوان التربية البيئية وصدر بطبعة ثانية وأنصح المهتمين بقراءة هذا الكتاب الغني بما فيه وعلم كاتبه.

وأخيرا نترك التفسير للمختصين لقوله تعالى (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) «الروم» ٤١: ونسأل الله التوفيق .

● الاستاذ المساعد بجامعة صنعاء

الماء وصور إهداره

محمد حسين النظاري

للماء أهمية بالغة فهو النقطة الفاصلة بين الحياة أو الموت لجميع المخلوقات البشرية والحيوانية والنباتية ، ولهذا فقد جاء ذكره في أكثر من موضع في القرآن الكريم فيقول تعالى في سورة الأنبياء (وجعلنا من الماء كل شيء حي) «الآية - ٣٠» وفي سورة (ق) يقول عز من قائل (وأنزلنا من السماء ماء مباركا) «الآية٩»..

وفي سورة الرعد يقول العلي القدير(أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها) «آية ١٧»، ويقول سبحانه وتعالى في سورة البقرة (وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار) «آية – ٧٤»، وفي سورة يس قال تعالى (وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون) «آية–٣٤»، وفي سورة الزمرقال الله تعالى (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الأرض) «آية–٢١» ، وفي سورة الحجر (فأنزلنا من السماء ماء فأسقيناكموه وما أنتم له بخازنين) «آية –٢٢» ، وفي الملك (قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم بماء معين) «آية–٣٠»، والآيات التي جاءت على ذكر الماء وأهميته في القرآن الكريم كثيرة جدا وقد أوردت بعضها على سبيل الاستدلال.

* وقد حثنا نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين على الحفاظ على الماء وعدم الإسراف فيه ولو كنا على نهر جار ، وبين لنا بأن كمية الماء الكافية للوضوء هي مقدار مد ، وهذا في أمر العبادة فكيف لنا ونحن نتفنن في إهدار هذه الثروة التي لا تعادلها ثروة إطلاقا على وجه هذه البسيطة ، فما قيمة أية ثروة أمام جرعة ماء تكون هي التي تبقيك حيا أو يقودك فقدها إلى عالم الأموات.

* أعجب لمن يدعي نقص الماء وهو في ذات الوقت يصر على تنظيف سيارته بكميات هائلة من المياه التي يمكن لنا بملء دلو واحد أن نحافظ على عشرات اللترات التي تستهلك في غسل سيارة واحدة فقط.

* القات يعد أكبر مستنفد لمياهنا الجوفية ، ويكفي أن نعرف بأن منطقة رداع كان يحفر عشرات الأمتار لنصل إلى الماء أما الآن فإننا بحاجة إلى حفر ٧٠٠ متر تحت الأرض للوصول إلى الماء ، ورغم ذلك نرمي بتلك القطرات الغاليات النادرات على وريقات القات ، وزراعة القات ليست فقط هي من تأخذ المياه منا فقط ، فغسل القات من الأتربة المتراكمة عليه من معظم متعاطيه تستنزف قدرا كبيرا من الماء هذا بالإضافة إلى المياه التي يتم شربها أثناء تعاطي القات وهي ليست نفس الكميات المستهلكة في حالة عدم تعاطي القات.

* المساجد والتي هي دور العبادة والتي ينبغي أن تكون بعيدة عن ارتكاب المعاصي تشهد معصية يومية على مدار اليوم ولخمس مرات يوميا ، فالحنفيات تفتح ويظل مستخدمها إما في حالة كلام مع صاحبه أو سرحان أو تيهان والماء يجري من تحت رجليه إلى المجاري وللأسف الشديد ، ليتنا نتعلم مما يحدث هنا في الجزائر وقبل ذلك شاهدت الأمر ذاته في تونس ، ففي مساجد البلدين لا تستعمل الحنفيات بل تملأ أحواض كبيرة ومرتفعة بالماء وتوضع أوان بلاستيكية صغيرة لاستعمالها من قبل المصلين كل إناء يتسع لنصف لتر ، وبهذا لا يبدأ المصلي عبادته بمعصية اهدار الماء كما يحدث في بلادنا وللأسف الشديد.

* لا يقدر قيمة الماء إلا من حرم منه فقط فسكان محافظة تعز هم أشد الناس تقديرا لهذه النعمة العظيمة نظرا لشحته وندرته فيها ، وللأسف الشديد سكان بقية المناطق ممن يأتيهم الماء يوميا لا يقدرون قيمته فيتسابقون في إهداره ، ولنا أن نتخيل بأن شخصا يستحم في حوض الماء الموجود في حمامه يستهلك في عملية الغسل الواحدة عشر دبات من أبو عشرين لتر لكي يملئ حوضه ويستمتع في اهدار هذه الثروة العظيمة.

* الناس يتمنون لو نمكلك آبارا أكثر من النفط والغاز على اعتبار بأن النفط والغاز هما ثروة المال ويمجدونهما ويتناسون بأن الأهم من ذلك هو الماء الذي سيكون هو حرب العرب القادمة والشعوب التي لن تملك مخزونا كافيا من المياه لن تنفعها ملايين الآبار من النفط والغاز وسيكون مصيرها مرهون بالدول المالكة لمخزون أكبر من الماء.

* يجب علينا الحفاظ على الماء وتعليمه لأبنائنا من الروضة عبر مادة التربية البيئية التي يجب أن تكون منهجا إجباريا في جميع المراحل الدراسية ابتداءً من الروضة إلى الجامعة ، لأن التوعية عبر وسائل الإعلام اليمنية المرئية لم تعد كافية فقنواتنا وللأسف الشديد لا يتابعها إلا القليل منا نظرا لأنها لاتقدم ما يشد المتابع لديها ، ولم يعد أمامنا من سبيل سوى أن ندرس ثقافة الحفاظ على المياه ونزرعها في نفوس أبنائنا منذ الصغر.

* باحث دكتوراه بالجزائر
MNADHARY@YAHOO.COM

عزيزي الأب .. عزيزتي الأم:

التهاب سحايا المخ الذي يصيب الدماغ والنخاع الشوكي سببه الأول لدى أطفال اليمن دون سن الخامسة الإصابة بعدوى جراثيم المكورات الرئوية.

التحصين مسؤولية والتزام لوقاية الأطفال